



constituteproject.org

دستور لبنان الصادر عام 1926 شاملا تعديلاته لغاية عام 2004

المحتويات

الباب الأول أحكام أساسية	3
مقدمة الدستور	3
الفصل الأول. في الدولة وأراضيها	3
الفصل الثاني. في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم	4
الباب الثاني. السلطات	5
الفصل الأول. أحكام عامة	5
الفصل الثاني. السلطة التشريعية	5
الفصل الثالث. أحكام عامة	6
الفصل الرابع. السلطة التنفيذية	8
الباب الثالث	13
أ. انتخاب رئيس الجمهورية	13
ب. في تعديل الدستور	13
ج. أعمال مجلس النواب	13
الباب الرابع. تدا بير مختلفة	14
أ. المجلس الأعلى	14
ب. في المالية	14
الباب الخامس. أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم	15
المواد 90 و 91 و 92	15
المادة 93	15
المادة 94	15
الباب السادس. أحكام نهائية مؤقتة	15
المادة 95	16
المواد 96 97 98 99 و 100	16
المادة 101	16
المادة 102	16

- التمهيد

الباب الأول أحكام أساسية

مقدمة الدستور

لبنان وطن سيد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضاً وشعباً. ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمُعترف بها دولياً. لبنان عربي الهوية والانتماء، وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية، وملتزم موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.

لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.

الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها.

النظام الاقتصادي حر يكفل المبادرة الفردية والملكية الخاصة، والنمو المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسية.

من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام إلغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه.

وفق خطة مرحلية.

ارض لبنان ارض واحدة لكل اللبنانيين، فلكل لبناني الحق في الإقامة على أي جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أي انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.

لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

- القانون الدولي
- المعاهدات الدولية لحقوق الانسان
- مجموعات إقليمية

- حرية الرأي/الفكر/الضمير
- نوع الحكومة المفترض
- ضمان عام للمساواة

- الحق في السوق التنافسية
- الحق في التملك

- أحكام انتقالية

- حرية التنقل

الفصل الأول. في الدولة وأراضيها

المادة 1

لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدها حالياً.

شمالاً: من مصب النهر الكبير على خط يرافقه مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر.

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (اورنت) ماراً بقرى معيصرة - حربعات - ميت - ابش - فيمان على علو قرية برينا ومطربا، وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود اقصية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

غرباً: البحر المتوسط.

المادة 2

لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

المادة 3

لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

المادة 4

لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

- نوع الحكومة المفترض
- العاصمة الوطنية

- العلم الوطني

المادة 5

العلم اللبناني أحمر فابيض فاحمر أقساماً أفقية تتوسط الارزة القسم الأبيض بلون اخضر أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً. وأما الارزة فهي في الوسط يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي ويكون حجم الارزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض.

الفصل الثاني. في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة 6

إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون.

- شروط سحب الجنسية
- شروط الحق في الجنسية عند الولادة

المادة 7

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دونما فرق بينهم.

- ضمان عام للمساواة

المادة 8

الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

- مبدأ لا عقوبة بدون قانون

المادة 9

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام ومبى تضمن أيضاً للأملين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والممارح الدينية.

- الحرية الدينية
- حرية الرأي/الفكر/الضمير
- ذكر الله

المادة 10

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

- الحق في الحرية الأكاديمية
- التعليم المجاني

المادة 11

اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية. أما اللغة الفرنسية فتحدد الأحوال التي تستعمل بها بموجب قانون.

- اللغات الرسمية او الوطنية

المادة 12

لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا مميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينص عليها القانون. وسيوضع نظام خاص، يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

- التوظيف في الخدمة المدنية

المادة 13

حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

- حرية التعبير
- حرية تكوين الجمعيات
- حرية التجمع
- حرية الإعلام
- حرية الرأي/الفكر/الضمير

المادة 14

للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبينة في القانون.

- الحق في احترام الخصوصية
- حقوق غير قابلة للتزع

- الحق في التملك
- الحماية من المصادرة

المادة 15

الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني. السلطات

الفصل الأول. أحكام عامة

المادة 16

.تتولى السلطة المشتركة هيئة واحدة هي مجلس النواب

المادة 17

.تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو يتولاها وفقاً لأحكام هذا الدستور

المادة 18

لمجلس النواب ومجلس الوزراء حق اقتراح القوانين. ولا ينشر قانون ما لم يقره مجلس النواب.

المادة 19

ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين والبت في النزاعات والطعون الناشئة عن الانتخابات الرئاسية والنيابية.

يعود حق مراجعة هذا المجلس في ما يتعلق بمراقبة دستورية القوانين إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء أو إلى عشرة أعضاء من مجلس النواب، والى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التعليم الديني. تحدد قواعد تنظيم المجلس أصول العمل فيه وكيفية تشكيله ومراجعته بموجب قانون.

المادة 20

السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة والمتقاضين الضمانات اللازمة

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فبمعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة 21

لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب

الفصل الثاني. السلطة التشريعية

المادة 22

مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياتها في القضايا المصيرية.

المادة 23

(الغيت بموجب القانون الدستوري الصادر في 17/10/1927)

• ميكلية المجالس التشريعية

• مجلس الوزراء / الوزراء

• الشروع في التشريعات العامة

• تفسير الدستور
• دستورية التشريعات
• تأسيس المحكمة الدستورية
• ملاحيات المحكمة الدستورية

• استقلال القضاء

• ميكلية المحاكم

• استقلال القضاء

• قيود على التصويت
• إعلان حق الاقتراع العام

- اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول
- حصص التمثيل في المجلس التشريعي الأول
- أحكام انتقالية
- عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول

المادة 24

يتألف مجلس النواب من نواب منتخبين يكون عددهم وكيفية انتخابهم وفقاً لقوانين الانتخاب المرعية الإجراء.

والى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية:

• بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين أ.

• نسبياً بين طوائف كل من الفئتين ب.

• نسبياً بين المناطق ج.

وبصورة استثنائية، ولو لمرة واحدة، تملأ بالتعيين دفعة واحدة وبأكثرية الثلثين من قبل حكومة الوفاق الوطني، المقاعد النيابية الشاغرة بتاريخ نشر هذا القانون والمقاعد التي تستحدث في قانون الانتخاب، تطبيقاً للتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وفقاً لوثيقة الوفاق الوطني. ويحدد قانون الانتخاب دقائق تطبيق هذه المادة.

- جدولة الانتخابات

المادة 25

إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل على دعوة لإجراء انتخابات جديدة وهذه الانتخابات تجري وفقاً للمادة 24 وتنتهي في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر.

الفصل الثالث. أحكام عامة

المادة 26

• بيروت مركز الحكومة ومجلس النواب.

المادة 27

عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بقيد أو شرط من قبل منتخبيه.

المادة 28

يجوز الجمع بين النيابة ووظيفة الوزارة. أما الوزراء فيجوز انتقالهم من أعضاء المجلس النيابي أو من أشخاص خارجين عنه أو من كليهما.

- شروط الأملية للمجلس التشريعي الأول

المادة 29

• إن الأحوال التي تفقد معها الأملية للنيابة يعينها القانون.

- إقالة أعضاء المجلس التشريعي

المادة 30

للنواب وحدهم الحق بالفصل في صحة نياباتهم ولا يجوز إبطال انتخاب نائب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع الأعضاء.

تلغى هذه المادة حكماً فور إنشاء المجلس الدستوري ووضع القانون المتعلق به موضع التنفيذ.

المادة 31

كل اجتماع يعقده المجلس في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

- تحريكات الموازنة
- مدة الجلسات التشريعية

المادة 32

يجتمع المجلس في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر

أيار والعقد الثاني يبتدئ يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل آخر وتدوم مدة هذا العقد إلى آخر السنة.

- جلسات تشريعية استثنائية

المادة 33

إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين. ولرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة أن يدعو مجلس النواب إلى عقود استثنائية بمرسوم يحدد افتتاحها واختتامها وبرنامجهما. وعلى رئيس الجمهورية دعوة المجلس إلى عقود استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية المطلقة من مجموع أعضائه.

- انتخاب القانوني للجلسات التشريعية

المادة 34

لا يكون اجتماع المجلس قانونياً ما لم تحضره الأكثرية من الأعضاء الذين يؤلفونه وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات. وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

- الجلسات عامة أو مغلقة

المادة 35

جلسات المجلس علنية على أن له أن يجتمع في جلسة سرية بناءً على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في الميحت نفسه.

- سرية التصويت في المجلس التشريعي

المادة 36

تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة فان الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

- إقالة مجلس الوزراء

المادة 37

حق طلب عدم الثقة مطلق لكل نائب في العقود العادية وفي العقود الاستثنائية ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترح عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير والوزراء المقصودين بذلك.

المادة 38

كل اقتراح قانون لم ينل موافقة المجلس لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

- حماية المشرعين

المادة 39

لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء المجلس بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

- حماية المشرعين

المادة 40

لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء المجلس أو إلقاء القبض عليه إذا اُقتُرف جرمًا جزائيًا إلا بإذن المجلس ما خلا (حالة التلبس بالجريمة) (الجرم المشهود).

- استبدال أعضاء المجلس التشريعي

المادة 41

إذا خلا مقعد في المجلس يجب الشروع في انتخاب الخلف في خلال شهرين. ولا تتجاوز نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله. أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعتمد إلى انتخاب خلف.

- جدولة الانتخابات

المادة 42

تجرى الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلس في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة 43

للمجلس أن يضع نظامه الداخلي.

- رئيس المجلس التشريعي الأول

المادة 44

في كل مرة يحدد المجلس انتخابه يجتمع برئاسة أكبر أعضائه سنأً ويقوم العضوان الأصغر سنأً بينهم بوظيفة أمين. ويعمد إلى انتخاب الرئيس ونائب الرئيس لمدة ولاية المجلس كل منهما على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين. وتبنى النتيجة في دورة اقتراع ثالثة على الغالبية النسبية، وإذا تساوت الأصوات فالأكبر سنأً يعد منتخباً.

وفي كل مرة يحدد المجلس انتخابه، وعند افتتاح عقد تشريين الأول من كل عام، يعمد المجلس إلى انتخاب أمينين بالاقتراع السري وفقاً للغالبية المنصوص عنها في الفقرة الأولى من هذه المادة.

للمجلس ولمرة واحدة، بعد عامين من انتخاب رئيسه ونائب رئيسه وفي أول جلسة يعقدها أن ينزع الثقة من رئيسه أو نائبه بأكثرية الثلثين من مجموع أعضائه بناءً على عريضة يوقعها عشرة نواب على الأقل. وعلى المجلس، في هذه الحالة، أن يعقد على الفور جلسة لملء المركز الشاغر.

المادة 45

ليس لأعضاء المجلس حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التعميم وكالة.

المادة 46

للمجلس دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

المادة 47

لا يجوز تقديم العرائض إلى المجلس إلا خطأً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

- المستحقات المالية للمشرعين

المادة 48

التعويضات التي يتناولها أعضاء المجلس تحدد بقانون.

الفصل الرابع. السلطة الإجرائية

أولاً. رئيس الجمهورية

المادة 49

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن. يسهر على احترام الدستور والمحافظة على استقلال لبنان ووحدته وسلامته وأراضيه وفقاً لأحكام الدستور. يرأس المجلس الأعلى للدفاع وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة التي تخضع لسلطة مجلس الوزراء.

ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجلس النواب في الدورة الأولى، ويكتفي بغالبية المطلقة في دورات الاقتراع التي تلي. وتدوم رئاسته ست سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه إلا بعد ست سنوات لانتهاء ولايته ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤمله للنيابة وغير المانعة لأهلية الترشيح.

كما أنه لا يجوز انتخاب القضاة وموظفي الفئة الأولى، وما يعادلها في جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة وسائر الأشخاص المعنويين في القانون

- اسر/ميكلية السلطة التنفيذية
- واجب إطاعة الدستور
- الهياكل الاستشارية لرئيس الدولة
- تعيين القائد العام للقوات المسلحة

- اختيار رئيس الدولة
- شروط الأهلية لمنصب رئيس الدولة
- عدد ولايات رئيس الدولة
- مدة ولاية رئيس الدولة
- الاقتراع السري

- شروط الأهلية لمنصب رئيس الدولة

العام، مدة قيامهم بوظيفتهم وخلال السننتين اللتين تليان تاريخ استقالتهم وانقطاعهم فعلياً عن وظيفتهم أو تاريخ إحالتهم على التقاعد.

- حلف اليمين للإلتزام بالدستور
- ذكر الله

المادة 50

عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان:

أحلف بالله العظيم إنني احترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ "استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه".

المادة 51

يصدر رئيس الجمهورية القوانين وفق المهل المحددة في الدستور بعد أن يكون وافق عليها المجلس، ويطلب نشرها، وليس له أن يدخل تعديلاً عليها أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها.

المادة 52

يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تتمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب.

- ممثل الدولة للشؤون الخارجية
- التمديد على المعاهدات
- القانون الدولي

المادة 53

1. يتراأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت.
2. يسمي رئيس الجمهورية رئيس الحكومة المكلف بالتشاور مع رئيس مجلس النواب استناداً إلى استشارات نيابية ملزمة يطلعه رسمياً على نتائجها.
3. يصدر مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء منفرداً.
4. يصدر بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء مرسوم تشكيل الحكومة ومراسيم قبول استقالة الوزراء أو إقالتهم.
5. يصدر منفرداً المراسيم بقبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
6. يحيل مشاريع القوانين التي ترفع إليه من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب.
7. يعتمد السفراء ويقبل اعتمادهم.
8. يرأس الحفلات الرسمية ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم.
9. يمنح العفو الخاص بمرسوم، أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.
10. يوجه عندما تقتضي الضرورة رسائل إلى مجلس النواب.
11. يعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال.
12. يدعو مجلس الوزراء استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

- سلطات رئيس الدولة

- اختيار رئيس الحكومة

- اختيار رئيس الحكومة
- إقالة مجلس الوزراء
- اختيار أعضاء مجلس الوزراء

- صلاحيات العفو

المادة 54

مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصون ما خلا مرسوم تسمية رئيس الحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.

أما مرسوم إصدار القوانين فيشترك معه في التوقيع عليه رئيس الحكومة.

المادة 55

يعود لرئيس الجمهورية، في الحالات المنصوص عنها في المادتين 65 و77 من هذا الدستور، الطلب إلى مجلس الوزراء حل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة. فإذا قرر مجلس الوزراء، بناءً على ذلك، حل المجلس، يصدر رئيس الجمهورية مرسوم الحل، وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين من الدستور ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان الانتخاب.

- فض المجلس التشريعي

تستمر هيئة مكتب المجلس في تصريف الأعمال حتى انتخاب مجلس جديد.

وفي حال عدم إجراء الانتخابات ضمن المهلة المنصوص عنها في المادة الخامسة والعشرين من الدستور يعتبر مرسوم الحل باطلاً وكأنه لم يكن ويستمر مجلس النواب في ممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور.

- سلطة رئيس الدولة في إصدار المراسيم
- الموافقة على التشريعات العامة

المادة 56

يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة ويطلب نشرها. أما القوانين التي يتخذ المجلس قراراً بوجوب استعجال إصدارها، فيجب عليه أن يصدرها في خلال خمسة أيام، ويطلب نشرها.

وهو يصدر المراسيم ويطلب نشرها، وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي قرار من القرارات التي يتخذها المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداعه رئاسة الجمهورية. وإذا أصر مجلس الوزراء على القرار المتخذ أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر القرار أو المرسوم نافذاً حكماً ووجب نشره.

- إجراءات تجاوز الفيتو
- الموافقة على التشريعات العامة

المادة 57

لرئيس الجمهورية بعد إطلاع مجلس الوزراء حق طلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة ضمن المهلة المحددة لإصداره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً.

وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذاً حكماً ووجب نشره.

- سلطة رئيس الدولة في إصدار المراسيم

المادة 58

كل مشروع قانون تقرر الحكومة كونه مستعجلاً بموافقة مجلس الوزراء مشيرة إلى ذلك في مرسوم الإحالة يمكن لرئيس الجمهورية بعد مضي أربعين يوماً من طرحه على المجلس، وبعد إدراجه في جدول أعمال جلسة عامة وتلاوته فيها ومضي هذه المهلة دون أن يبت فيه، أن يصدر مرسوماً قاضياً بتنفيذه بعد موافقة مجلس الوزراء.

المادة 59

لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد المجلس إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

- إقالة رئيس الدولة
- حماية رئيس الدولة
- ميكانيكية المحاكم

المادة 60

لا تتبع على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العادية فهي خاضعة للقوانين العامة. ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم أو لعلته خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ويحاكم أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد في وظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاض تعينه المحكمة العليا المؤلفة من جميع غرفها.

- إقالة رئيس الدولة

المادة 61

يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة 62

في حال خلو سدة الرئاسة لأي علة كانت تناط صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة 63

مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا انقاصها مدة ولايته.

ثانياً. رئيس مجلس الوزراء

المادة 64

رئيس مجلس الوزراء هو رئيس الحكومة يمثلها ويتكلم باسمها ويعتبر مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء. وهو يمارس الصلاحيات التالية:

1. يرأس مجلس الوزراء ويكون حكماً نائباً لرئيس المجلس الأعلى للدفاع.
2. يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة ويوقع مع رئيس الجمهورية مرسوم تشكيلها. وعلى الحكومة أن تتقدم من مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة في مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ صدور مرسوم تشكيلها. ولا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها أو اعتبارها مستقيلة إلا بالمعنى الضيق لتصرف الأعمال.
3. يطرح سياسة الحكومة العامة أمام مجلس النواب.
4. يوقع مع رئيس الجمهورية جميع المراسيم ما عدا مرسوم تسميته رئيساً للحكومة ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة.
5. يوقع مرسوم الدعوة إلى فتح دورة استثنائية ومراسيم إصدار القوانين. ويطلب إعادة النظر فيها.
6. يدعو مجلس الوزراء إلى الانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الجمهورية مسبقاً على المواضيع التي يتضمنها وعلى المواضيع الطارئة التي ستبحث.
7. يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل.
8. يعقد جلسات عمل مع الجهات المعنية في الدولة بحضور الوزير المختص.

ثالثاً. مجلس الوزراء

المادة 65

تناط السلطة الإجرائية بمجلس الوزراء. وهو السلطة التي تخضع لها القوات المسلحة، ومن الصلاحيات التي يمارسها:

1. وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات ووضع مشاريع القوانين والمراسيم التنظيمية واتخاذ القرارات اللازمة لتطبيقها.
2. السهر على تنفيذ القوانين والأنظمة والإشراف على أعمال كل أجهزة الدولة من إدارات ومؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية بلا استثناء.
3. تعيين موظفي الدولة ورفههم وقبول استقالتهم وفق القانون.
4. حل مجلس النواب بطلب من رئيس الجمهورية إذا امتنع مجلس النواب، لغير أسباب قامرة عن الاجتماع طوال عقد عادي أو طوال عقدين استثنائيين متواليين لا تقل مدة كل منهما عن الشهر أو في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة عن العمل. ولا تجوز ممارسة هذا الحق مرة ثانية للأسباب نفسها التي دعت إلى حل المجلس في المرة الأولى.
5. يجتمع مجلس الوزراء دورياً في مقر خاص ويترأس رئيس الجمهورية جلساته عندما يحضر. ويكون النصاب القانوني لانعقاده أكثرية ثلثي أعضائه، ويتخذ قراراته توافقياً. فإذا تعذر ذلك فبالنصويت، ويتخذ قراراته بأكثرية الحضور.

- اسم / ميكيلية السلطة التنفيذية
- سلطات رئيس الحكومة

- الهيئات الاستشارية لرئيس الدولة

- جلسات تشريعية استثنائية

- صلاحيات مجلس الوزراء
- مجلس الوزراء / الوزراء

- فض المجلس التشريعي

- تشريعات الموازنة

- التمديد على المعاهدات
- فض المجلس التشريعي
- سلطة إعلان/الموافقة على الحرب
- أحكام الطوارئ
- إقالة مجلس الوزراء
- القانون الدولي
- تشريعات الموازنة
- إجراءات تعديل الدستور

أما المواضيع الأساسية فإنها تحتاج إلى موافقة ثلثي عدد أعضاء الحكومة ، المحدد في مرسوم تشكيلها. ويعتبر مواضيع أساسية ما يأتي: تعديل الدستور إعلان حالة الطوارئ وإلغائها ، الحرب والسلم ، التعبئة العامة ، الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، الموازنة العامة للدولة ، الخطط الإنمائية الشاملة والطويلة المدى ، تعيين موظفي الفئة الأولى وما يعادلها ، إعادة النظر في التقسيم الإداري ، حل مجلس النواب ، قانون الانتخابات ، قانون الجنسية ، قوانين الأحوال الشخصية ، إقالة الوزراء .

المادة 66

لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون ولا يجوز تولي الوزارة إلا لمن يكون حائزاً على الشروط التي تؤمّله للنيا بة .

يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمر العائدة إلى إدارته وما خص به .

يتحمل الوزراء إجمالاً تجاه مجلس النواب تبعة سياسة الحكومة العامة . ويتحملون أفرادياً تبعة أفعالهم الشخصية .

المادة 67

للوزراء أن يحضروا إلى المجلس انى شأؤوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكلام . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم .

المادة 68

عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقاً للمادة السابقة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل .

المادة 69

تعتبر الحكومة مستقيلة في الحالات التالية 1.

- إذا استقال رئيسها أ.
- إذا فقدت أكثر من ثلث عدد أعضائها المحدد في مرسوم تشكيلها ب.
- بوفاة رئيسها ج.
- عند بدء ولاية رئيس الجمهورية د.
- عند بدء ولاية مجلس النواب ه.
- عند نزع الثقة منها من قبل المجلس النيابي بمبادرة منه أو و .
- بناء على طرحها الثقة .

تكون إقالة الوزير بمرسوم يوقعه رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة بعد 2.

موافقة ثلثي أعضاء الحكومة عند استقالة الحكومة أو اعتبارها مستقيلة يصبح مجلس النواب حكماً في 3.

دورة انعقاد استثنائية حتى تأليف حكومة جديدة ونيلها الثقة .

المادة 70

لمجلس النواب أن يتهم رئيس مجلس الوزراء والوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس. ويحدد قانون خاص شروط مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء الحقوقية .

المادة 71

يحاكم رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى .

المادة 72

يكف رئيس مجلس الوزراء أو الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه ، وإذا استقال لا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لوقف المعاملات القضائية .

- شروط الأملية لأعضاء مجلس الوزراء

- إقالة مجلس الوزراء

- إقالة مجلس الوزراء

- إقالة مجلس الوزراء

- إقالة مجلس الوزراء

- إقالة مجلس الوزراء
- إقالة رئيس الحكومة
- حصانة رئيس الحكومة

- إقالة رئيس الحكومة
- إقالة مجلس الوزراء

الباب الثالث

أ. انتخاب رئيس الجمهورية

المادة 73

قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلس بناء على دعوة من رئيسه لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلس لهذا الغرض فإنه يجتمع حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

- استبدال رئيس الدولة

المادة 74

إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلاجل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلس بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة 75

إن المجلس الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

- إجراءات تعديل الدستور

ب. في تعديل الدستور

المادة 76

يمكن إعادة النظر في الدستور بناءً على اقتراح رئيس الجمهورية فتقدم الحكومة مشروع القانون إلى مجلس النواب.

المادة 77

يمكن أيضاً إعادة النظر في الدستور بناء على طلب مجلس النواب فيجري الأمر حينئذ على الوجه الآتي:

يحق لمجلس النواب في خلال عقد عادي وبناء على اقتراح عشرة من أعضائه على الأقل أن يبدى اقتراحه بأكثرية الثلثين من مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً بلعادة النظر في الدستور.

على أن المواد والمسائل التي يتناولها الاقتراح يجب تحديدها وذكرها بصورة واضحة، فيبلغ رئيس المجلس ذلك الاقتراح إلى الحكومة طالباً إليها أن تضع مشروع قانون في شأنه، فإذا وافقت الحكومة المجلس على اقتراحه بأكثرية الثلثين وجب عليها أن تضع مشروع التعديل وتطرحه على المجلس خلال أربعة أشهر وإذا لم توافق فعليها أن تعيد القرار إلى المجلس ليدرسه ثانية، فإذا أصر المجلس عليه بأكثرية ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس قانوناً، فلرئيس الجمهورية حينئذ إما إجابة المجلس إلى رغبته أو الطلب من مجلس الوزراء حله وإجراء انتخابات جديدة في خلال ثلاثة أشهر، فإذا أصر المجلس الجديد على وجوب التعديل وجب على الحكومة الانصياع وطرح مشروع التعديل في مدة أربعة أشهر.

ج. أعمال مجلس النواب

المادة 78

إذا طرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور يجب عليه أن يثابر على المناقشة حتى التصويت عليه قبل أي عمل آخر. على أنه لا يمكنه أن يجري مناقشة

- إجراءات تعديل الدستور

أو أن يصوت إلا على المواد والمسائل المحددة بصورة واضحة في المشروع الذي يكون قدم له.

- إجراءات تعديل الدستور

المادة 79

عندما يطرح على المجلس مشروع يتعلق بتعديل الدستور لا يمكنه أن يبحث فيه أو أن يصوت عليه ما لم تلتئم أكثرية مؤلفة من ثلثي الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً ويجب أن يكون التصويت بالغالبية نفسها.

وعلى رئيس الجمهورية أن يصدر القانون المتعلق بتعديل الدستور بالشكل والشروط نفسها التي تصدر وتنشر بموجبها القوانين العادية ويحق له خلال المدة المعينة للإصدار أن يطلب إلى المجلس بعد إطلاع مجلس الوزراء إعادة المناقشة في المشروع مرة أخرى ويصوت عليه بأكثرية ثلثي الأصوات أيضاً.

الباب الرابع. تدابير مختلفة

أ. المجلس الأعلى

المادة 80

يتألف المجلس الأعلى ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات، وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

ب. في المالية

المادة 81

تفرض الضرائب العمومية ولا يجوز إحداث ضريبة ما وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل تطبيق أحكامه على جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء.

المادة 82

لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة 83

كل سنة في بدء عقد تشريع الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنداً بنداً

المادة 84

ولا يجوز للمجلس في خلال المناقشة بالميزانية وبمشاريع الإعتمادات الإضافية أو الاستثنائية أن يزيد الإعتمادات المقترحة عليه في مشروع الموازنة أو في بقية المشاريع المذكورة سواء كان ذلك بصورة تعديل يدخله عليها أو بطريقة الاقتراح. غير أنه يمكنه بعد الانتهاء من تلك المناقشة أن يقرر بطريقة الاقتراح قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة.

المادة 85

لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائي إلا بقانون خاص. أما إذا دعت ظروف طارئة لنفقات مستعجلة فيتخذ رئيس الجمهورية مرسوماً، بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء، بفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية وبنقل اعتمادات في الموازنة على أن لا تتجاوز هذه الاعتمادات حداً أقصى يحدد في قانون الموازنة. ويجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس في أول عقد يلتئم فيه بعد ذلك.

- إقالة رئيس الدولة
- محاكم الموظفين العموميين
- إقالة رئيس الحكومة
- إقالة مجلس الوزراء

- تشريعات الموازنة

- التشريعات الإنفاقية
- تشريعات الموازنة

- التشريعات الإنفاقية
- تشريعات الموازنة

- تشريعات الموازنة
- جلسات تشريعية استثنائية

المادة 86

إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني كمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على انه في مدة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما اسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعده الاثني عشرية.

المادة 87

إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة التالية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة 88

لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة 89

لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود.

الباب الخامس. أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم

المواد 90 و 91 و 92

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 9/11/1943)

المادة 93

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 21/1/1947)

المادة 94

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 9/11/1943)

الباب السادس. أحكام نهائية مؤقتة

- أحكام انتقالية

المادة 95

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الإجراءات الملأمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

• تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة أ.

تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة

المواد 96 97 98 99 و 100

(ألغيت بالقانون الدستوري الصادر في 21/1/1947)

المادة 101

ابتداءً من أول أيلول سنة 1926 تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تعديل أو تعديل آخر

• دستورية الترميمات

المادة 102

ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور

فهرس المواضع

أ

أحكام الطوارئ	12
أحكام انتقالية	3, 6, 15

إ

إجراءات تجاوز الفيتو	10
إجراءات تعديل الدستور	12, 13, 14
إعلان حق الاقتراع العام	5
إقالة أعضاء المجلس التشريعي	6
إقالة رئيس الحكومة	12, 14
إقالة رئيس الدولة	10, 14
إقالة مجلس الوزراء	7, 9, 12, 14

ا

اختيار أعضاء المجلس التشريعي الأول	6
اختيار أعضاء مجلس الوزراء	9
اختيار رئيس الحكومة	9
اختيار رئيس الدولة	8
استبدال أعضاء المجلس التشريعي	7
استبدال رئيس الدولة	13
استقلال القضاء	5
اسم / ميكلية السلطة التنفيذية	8, 11
الاقتراع السري	8
التشريعات الإنفاكية	14
التصديق على المعامدات	9, 12
التعليق المجاني	4
التمهيد	3
التوظيف في الخدمة المدنية	4
الجلسات عامة أو مغلقة	7
الحرية الدينية	4
الحق في احترام الخصوصية	4
الحق في التملك	3, 4
الحق في الحرية الأكاديمية	4
الحق في السوق التنافسية	3
الحماية من المصادرة	4
الشروع في التشريعات العامة	5
العاصمة الوطنية	3
العلم الوطني	3
القانون الدولي	3, 9, 12
اللغات الرسمية او الوطنية	4
المستحقات المالية للمشرعين	8
المعامدات الدولية لحقوق الانسان	3
الموافقة على التشريعات العامة	10
النصاب القانوني للجلسات التشريعية	7
الهيئات الاستشارية لرئيس الدولة	8, 11

ت

تأسيس المحكمة الدستورية	5
تشريعات الموازنة	6, 11, 12, 14, 15
تعيين القائد العام للقوات المسلحة	8
تفسير الدستور	5
ج	
جدولة الانتخابات	6, 7
جلسات تشريعية استثنائية	7, 11, 15
ح	
حرية الإعلام	4
حرية التجمع	4
حرية التعبير	4
حرية التنقل	3
حرية الرأي/الفكر/الضمير	3, 4
حرية تكوين الجمعيات	4
حصانة المشرعين	7
حصانة رئيس الحكومة	12
حصانة رئيس الدولة	10
حصص التمثيل في المجلس التشريعي الأول	6
حقوق غير قابلة للنزع	4
حلف اليمين للإلتزام بالدستور	9
د	
دستورية التشريعات	5, 16
ذ	
ذكر الله	4, 9
ر	
رئيس المجلس التشريعي الأول	8
س	
سرية التصويت في المجلس التشريعي	7
سلطات رئيس الحكومة	11
سلطات رئيس الدولة	9
سلطة إعلان/الموافقة على الحرب	12
سلطة رئيس الدولة في إصدار المراسيم	10
ش	
شروط الأهمية لأعضاء مجلس الوزراء	12
شروط الأهمية للمجلس التشريعي الأول	6
شروط الأهمية لمنصب رئيس الدولة	8
شروط الحق في الجنسية عند الولادة	4
شروط سحب الجنسية	4
ص	
صلاحيات العفو	9
صلاحيات المحكمة الدستورية	5
صلاحيات مجلس الوزراء	11
ض	

ضمان عام للمساواة	3, 4
ع	
عدد أعضاء المجلس التشريعي الأول	6
عدد ولايات رئيس الدولة	8
ف	
فض المجلس التشريعي	9, 11, 12
ق	
قيود على التصويت	5
م	
مبدأ لاقبوبة بدون قانون	4
مجلس الوزراء / الوزراء	5, 11
مجموعات إقليمية	3
محاكم الموظفين العموميين	14
مدة الجلسات التشريعية	6
مدة ولاية رئيس الدولة	8
ملكية الموارد الطبيعية	15
ممثل الدولة للشؤون الخارجية	9
ن	
نوع الحكومة المفترض	3
هـ	
هيكلية المجالس التشريعية	5
هيكلية المحاكم	5, 10
و	
واجب إطاعة الدستور	8